

Distr.: General  
29 December 2010  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه تقريراً مرحلياً عن عمل مكتب المدعي العام المكلف بالنظر في الجرائم المرتكبة في دارفور، وعن عمل مختلف لجان التحقيق المعنية المرتبطة بمكتب المدعي العام (انظر المرفق).

أرجو التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دفع الله الحاج علي عثمان  
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة.

[الأصل: بالعربية]

تقرير عن عمل مكتب المدعي العام لجرائم دارفور ولجان التحقيق المختلفة

أولا - التحقيق والتحري

- أصدر السيد رئيس الجمهورية قرارا يقضي بتشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث التي جرت في ولايات دارفور الثلاث بتاريخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٢، وهي لجنة شُكِلت برئاسة قاضي المحكمة العليا جار النبي قسم السيد، وكُلف بالتحقيق وزيارة القرى لتقصي الحقائق ومقابلة الأطراف ذات الصلة بالأحداث فضلا عن حصر الخسائر في أحداث دارفور.
- بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ أصدر وزير العدل قرارا يقضي بتشكيل ثلاث لجان للتحري وقد منحت هذه اللجان سلطات التحري بموجب قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١ للتحقيق في الإدعاءات بارتكاب جرائم الاغتصاب في معسكرات النازحين وكانت هذه اللجنة بكامل تشكيلها من العنصر النسائي.
- وقامت هذه اللجان بزيارات ميدانية للولايات الثلاث ومعسكرات النازحين للتعرف على الأحداث ورفعت تقاريرها بعد شهر من الطواف الميداني مؤكدة أن البلاغات التي سُجلت في تلك الفترة هي بلاغات عادية لا تسترعي الانتباه، ولا يوجد شيء حول جرائم العنف والاغتصاب ضد المرأة.
- في ذلك الوقت رفعت اللجنة التي كلفت بتقصي الحقائق حول ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دارفور تقريرها. واستنادا إلى توصياتها، شكل وزير العدل لجنة تحري برئاسة قاضي المحكمة العليا محمد عبد الرحيم وعضوية عدد من القضاة والمستشارين وضباط الشرطة.
- وقامت اللجنة بالتحري في دعاوى متعددة منها أحداث شطاية عن المتهمين فيها الذي بلغ عددهم (١٢٧) متهما تم القبض على (١١) منهم، وأحداث برام التي بلغ عدد المتهمين فيها (١٢) متهما في الدعاوى رقم ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ٢٠٠٥ وعن المتهم خليل إبراهيم وآخرين بموجب المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٥ و ١٥٠ و ٥١ و ٥٧ و ٦٠ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ١٣٠ و ١٦٢ و ١٧٥ و ٢٦ و ٤٤ من قانون الأسلحة، ثم أحداث دليج وعدد المتهمين بارتكابها هو ٢٨ متهماً.

- بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أصدر السيد رئيس القضاء القرار رقم ٧٠٢ لسنة ٢٠٠٥ الذي يقضي بتشكيل محاكم خاصة لمركبي الجرائم ضد الإنسانية برئاسة قاضي المحكمة العليا محمود محمد سعيد أبكم. (مرفق يتضمن نماذج عن القضايا التي قدمت إلى المحاكم وصدرت فيها أحكام).
- بتاريخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أصدر السيد وزير العدل قرارا يقضي بتكليف مدع عام للجرائم التي وقعت بدارفور للفترة من آذار/مارس ٢٠٠٣ وما بعدها، تُعاونه لجنة تتألف من كبار المستشارين والشرطة للتحقيق في تلك الجرائم وتمثيل الإدعاء فيها أمام المحاكم.
- واصل المدعي العام التحري الذي بدأته اللجنة القضائية بعد اطلاعه على كل التقارير المتعلقة بأحداث دارفور ومنها تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة مولانا دفع الله الحاج يوسف رئيس القضاء الأسبق.
- استمع إلى عدد كبير من الشهود في أحداث غرب دارفور بكل من دليج ومكجر وبنديسي وقارسيلا والقرى المجاورة لها. كما تم استجواب عدد من الشهود بولايي شمال وجنوب دارفور.
- ولتعزيز هذه الإجراءات وتسهيل الأمر على العمل القضائي والعدي، أصدر وزير العدل بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ قرارا يقضي بتشكيل لجان حكماء في الولايات الثلاث تتكون من رجال الإدارة الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بدارفور.

## ثانياً - المعوقات التي تؤثر على سير التحري

- إن إحالة الأوراق إلى المحكمة يقتضي الحصول على بيانات تُطرح أمام المحاكم، وينبغي أن تأتي البيانات المطروحة لإدانة أي متهم بعد مرحلة الشك المعقول وهو أمر يبدو صعباً، إن لم يكن مستحيلاً في ظل استمرار النزاع المسلح الداخلي.
- إن مساحة إقليم دارفور التي تبلغ ٥١٠ ٠٠٠ كيلو متراً مربعاً، فضلاً عن وعورة الطرق وانتشار الحركات المسلحة وعصابات النهب المسلح هي عوامل تعوق بالضرورة حركة المواطنين وتنقلهم.
- إن نزوح عدد كبير من المواطنين المتأثرين بالأحداث التي وقعت بالإقليم من قراهم إلى مواقع بعيدة ومتفرقة قد جعل أخذ إفاداتهم أمراً صعباً وربما يضيع كل جهد بسبب هذه الظروف.

- صعوبة تحديد الخسائر بدقة لعدم تعاون الأطراف في كثير من الأحيان.
- تأثير المعارضة على الشهود في عدد من المعسكرات ولا سيما معسكر كلمة، وتحريضهم على عدم المثول أمام لجان التحقيق قد أطل كئيراً مدة الإجراءات.
- عدم وجود نظام لحماية الشهود قد جعل الكثير منهم يحتفظ في المثول أمام المحاكم ولجان التحقيق.
- بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أصدر السيد وزير العدل قراراً يقضي بإنهاء تكليف وتكليف مدع عام للجرائم التي وقعت في دارفور، وقد تم بموجب القرار تكليف مولانا عبد الدائم محمد بن زمرائي مدعياً عاماً للجرائم التي وقعت بدارفور للفترة من عام ٢٠٠٣، وما بعدها، يُعاون عدد كبير من المستشارين وضباط الشرطة والأمن.
- اجتمع مكتب المدعي العام الجديد المكلف بجرائم دارفور ووضع خطة عمل ترتكز على ضرورة الاطلاع على كل الملفات بأسرع وقت ممكن. وفيما يتعلق بأحداث سوق تيرا التي وقعت في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، رأت اللجنة أن يسير العمل في كل المحاور مع إعطاء الأولوية لأحداث سوق تيرا.
- تمت دراسة الملف بصورة متأنية ورأت اللجنة ضرورة السفر لزيارة موقع الحادث واستجواب عدد من الشهود وتبيان أهمية إفادتهم للدراسة.
- وبالفعل، غادرت اللجنة الخرطوم إلى مدينة الفاشر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ووصلت إليها في تمام الساعة السادسة مساءً.
- التقت اللجنة بالسيد رئيس لجنة أمن الولاية وإلى ولاية شمال دارفور واستمعت لتقرير منه حول أحداث سوق تيرا. وتم استصحاب ما ذكر السيد والي الولاية.
- وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، غادرت اللجنة مدينة الفاشر إلى محلية طويلة بالطائرة، وقد استغرقت الرحلة (عشرين دقيقة) حيث التقى مكتب المدعي العام بقيادة القوات المسلحة والشرطة ثم تحرك المدعي العام لجرائم دارفور وأعضاء مكتبه بالعربات من طويلة إلى سوق تيرا.
- تبلغ المسافة بين محلية طويلة إلى سوق تيرا حوالي ١٧ كيلو متراً.
- ثم رسم موقع الحادث وطاف المدعي العام لجرائم دارفور وأعضاء مكتبه في مختلف أنحاء السوق واستمعوا بشكل عام إلى أهالي السوق.

- ثم بدأت مرحلة استجواب الشهود وتدوين أقوالهم واستمعت اللجنة إلى ١٤ شاهداً كان منهم عدد شهد الأحداث مباشرة.
- استمر الاستجواب حتى الساعة ١٧/٠٠ حيث فرغت اللجنة من جميع الشهود الذين أحضرهم قيادات الإدارة الأهلية فضلاً عن محامين يمثلان أولياء الدم سمحت لهما اللجنة بحضور الاستجواب والمتابعة.
- علماً بأن المحامين كانا قد حضرا مع اللجنة من الفاشر بالطائرة إيماناً من اللجنة بضرورة زيادة عملها عدالة وشفافية.
- ثم عادت اللجنة إلى مدينة الفاشر.
- بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، غادرت اللجنة إلى مدينة طويلة باعتبار ذلك اليوم يوماً يتجمع فيه الأهالي بسوق طويلة، حيث يوجد عدد من الشهود الذين لا بد من الاستماع إليهم وقد استطاعت اللجنة بالفعل الاستماع إلى ٧ منهم.
- عادت اللجنة إلى مدينة الفاشر واستأنفت عملها بالاستماع إلى عدد من الشهود، مثل الطبيب الذي قام بالتشريح ورئيس قسم الشرطة بالفاشر، ثم التقت عدداً من القيادات الأهلية واستمعت إليهم.
- أسفرت التحريات عن الإشارة إلى عدد من المتهمين بأسمائهم، وقد بلغ عدد من أشار لهم الشهود بأسمائهم أكثر من ٨ متهمين.
- بعد الاطلاع على البيانات وتقييمها، شرع مكتب المدعي العام في استكمال إجراءات القبض على المتهمين.

### ثالثاً - المصالحات القبلية

- سارت هذه المصالحات جنباً إلى جنب مع الإجراءات القانونية والتحريات على اعتبار أن الصلح سبيل الأحكام وهو الأساس المتميز لعودة الاستقرار وإنهاء الضغائن والمرارات، فكان مؤتمر الصلح للعفو والالتزام بالأعراف وكذلك مؤتمر الصلح لمعالجة قضية حمادة، وقد أدانت كل من قبيلة البرقد والرزيقات والترجم العدوان الغاشم على قرية حمادة وترحمت على أرواح ودماء شهداء القرية.

- عقد مؤتمر التعايش السلمي بين قبيلتي الهبانية والفلاتة في عام ٢٠٠٦، ثم مؤتمر آخر بين القبيلتين في عام ٢٠١٠ وتوافق الأطراف على التصالح والعفو والترحم على أرواح الشهداء.
- مؤتمر الصلح بين محليتي تلس وعد الفرسان نيالا في عام ٢٠٠٦.
- مؤتمر الصلح بين الهبانية والرزيقات في آب/أغسطس ٢٠٠٦، وقد توافق الأطراف على العفو والصلح مع إطلاق سراح المقبوض عليهم من المواطنين وعدم ملاحقة الذين لم يتم القبض عليهم مع شطب الاتهام في مواجهتهم وحفظ البلاغات.
- مؤتمر جرف للتعايش بين قبائل الرحل والمقيمين في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.
- مؤتمر الصلح بين قبيلتي الدينكا وأم كملتي في شباط/فبراير ٢٠٠٦.
- وغيرها من المؤتمرات التي عقدت في غرب دارفور وشمال دارفور والتي يعول عليها كثيرا في جبر الأضرار والخواطر وعودة الحياة المستقرة.